الفصل الثالث

العلاقات المائية المصرية الأثيوبية:

تعتبر أثيوبيا أهم دول المنابع لحجم الايراد المائي الوارد منها في إطار الحوض الشرقي لنهر النيل سنويا، وعلي الرغم من ذلك فأثيوبيا لاترتبط بمصر بأي اتفاق أو تنظيم إقليمي بإستثناء اتفاقي بريطانيا المسئولة عن السودان آنذاك وإيطاليا المسئولة عن الحبشة آنذاك في عام١٩٠٢، وهي اتفاقية خاصة بالحدود الأثيوبية السودانية والتي تقضي في مادتها الثالثة عدم قيام أثيوبيا بأية أعمال علي النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السودان مما يؤثر علي كمية المياه المتدفقة في نهر النيل ولم تتجاوب أثيوبيا من هذا التاريخ مع أي محاولات مصرية لتنظيم العلاقة المائية مع دول حوض نهر النيل ومن الجدير بالذكر أنها لم تلتزم بهذا الاتفاق، كما اعترضت علي اتفاقيتي١٩٥٩و١٩٢٩ الخاصتين بمصر والسودان غير أن ذلك لم يمنع وجود مظاهر تعاون، حيث وقع الرئيس مبارك وميليس زيناوي رئيس وزراء أثيوبيا عام ١٩٩٣ إطارا للتعاون بين مصر وأثيوبيا تتضمن في مادته الرابعة أن يتم تناول موضوع إستخدام مياه نهر النيل تفصيلا من خلال الخبراء علي أساس الإطار الاتفاقي للمجاري المائية الدولية المؤسس علي الاستغلال الأمثل والمنصف وعدم الضرر والتعاون بين دول النهر،

وعلي الرغم من ذلك قامت أثيوبيا وتقوم حاليا بتنفيذ أعمال مائية علي النهر دون التشاور مع مصر والسودان لقد قامت أثيوبيا تاريخيا بهذه الأعمال علي مياه نهر النيل وبشكل منفرد ولم يمثل ذلك أزمة لضعف تأثير هذه المشروعات علي مصر والسودان.

مصر ودول البحيرات العظمى

يضم إقليم البحيرات العظمي كلا من كينيا - رواندا - بوروندي - الكونغو - وأوغندا وبرغم أن هذه الدول متشاطئة نيليا إلا أن النيل لا يشكل لها أهمية رئيسية من حيث الإمداد بالمياه. وتسهم منطقة البحيرات العظمي بنحو٢٢ مليار م٣/ سنويا وتكمن أهمية هذه المنطقة في كونها تستقبل١٦٦٠ مليار متر مكعب من مياه الأمطار سنويا حيث تصل السعة التخزينية لبحيرة فكتوريا نحو٥٠٠ مليار م٣ وألبرت نحو١٥٠ مليار م٣ وتأتي علاقات مصر مع دول البحيرات العظمي في شكل مشروعات مشتركة وعلاقات سياسية وثقافية واقتصادية علي نحو ما هو قائم مع أوغندا وفي مجال المياه الجوفية واستصلاح الأراضي مع كينيا وبرامج الأمن الغذائي مع تنزانيا ومشروعات الربط الكهربائي مع الكونغو وغير ذلك ومن هذا الاستعراض لعلاقات مصر المائية بدول حوض نهر النيل يأتي تطور مواقف الدول علي غير اتساق مع الخط الذي تلتزم به مصر تاريخيًا وهو التعاون والحفاظ علي علاقة

حسن الجوار، وكذلك ما تقوم به من علم وخبرة بتقديم مبادرات متتالية لاستغلال الفاقد لصالح دول حوض النهر بما يحقق مصلحة الجميع في مقابل مواقف لا تتماشي مع قواعد الجغرافيا والهيدرولوجيا الاطار الاتفاقي الذي وقعته الأمم المتحدة بأغلبية أعضاء الجمعية العامة عام١٩٩٧ والذي لاقي إعتراضا من أثيوبيا وكينيا بوروندي وفي المقابل تتحفظ مصر علي الاصرار من جانب دول المنابع علي عدم الاعتراف بما يقره المجتمع الدولي والقرارات الدولية من توارث المعاهدات والاتفاقات.

إن هذا الموقف المتأزم الذي نرجو أن يكون طارئا وعارضا وقابلا للتغيير والتوافق مع قواعد المنطق خلال الشهور القادمة سوف يؤدي إلي توقع حدوث ضرر علي كل من مصر والسودان بل وحدوث ضرر علي كل دول الحوض نتيجة عدم التعاون المحقق لمصلحة الجميع، وعلي دول الحوض أن تتعاون وأن تحقق السيطرة علي إيرادتها لمياه حوض نهر النيل بما يحقق صالحها فالتعاون والتفاهم هما الطريق للتقدم وصنع النهضة.

أزمة مياه نهر النيل

البابا شنودة الثالث، بابا الاسكندرية وبطريرك الكرازة المرقصية، يعتزم السفر إلى أثيوبيا للقاء بطريرك الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية

الأنبا بولس، لبحث كيفية إعادة أثيوبيا إلى طاولة المفاوضات مع مصر، بشأن أزمة النيل وترتبط الكنيستان الأثيوبية والمصرية بعلاقات تاريخية وروحية ذات جذور، إذ كانت الكنيسة الأثيوبية جزءاً من المصرية وتابعة لها على مدى مئات السنين حتى استقلت عنها عام ١٩٥٩.

وقالت مصادر كنسية في القاهرة لصحيفة الجريدة الكويتية، إن البابا شنودة يعلق آمالاً كثيرة على قوة الكنيسة الأثيوبية التي ترعى نحو ٤٠ مليون مسيحي أرثوذكسي، وإنه يسعى إلى دفع الكنيسة الأثيوبية لإقناع حكومة أثيوبيا بعدم التصعيد مع كل من مصر والسودان والعودة للمفاوضات حول حصص مياه النيل وتجنب أي صدام مع مصر.

وتأتي مبادرة شنودة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المصرية التي تسعى إلى تفعيل كل أدواتها ومنها الكنيسة لمواجهة الأزمة وكان قد صرح بأنه تجري منذ ثلاثة أشهر اتصالات مكثفة مع كنيسة أثيوبيا لبحث ما يمكن أن تقدمه الكنيسة الأثيوبية بهذا الشأن، ولكن الكنيسة الأثيوبية صرحت له بصعوبة الأمر في ظل الحكومة الأثيوبية العلمانية، موضحاً أنه سيرى ما يمكن عمله وقال وزير الموارد المائية والري المصري محمد نصر الدين علام إن ما يثار عن إمكانية توصيل مياه النيل من

أثيوبيا إلى إسرائيل عبر أنابيب أمر غير وارد علمياً، لأنه يعني أن سعر متر المياه سيكلف أكثر من اليورانيوم، مشيراً إلى أن ما تقوم به أديس أبابا مع مصر هو ضغط سياسي - أكثر من كونه احتياجاً مائياً - على حد تعبيره.

اسرائيل تمول سدود أثيوبيا

أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ الى إثارة الضغائن والاحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر، وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر والمعلوم من متابعة الأخبار والتقارير الصحفية أن ثلاث شركات متعددة الجنسيات تقوم حالياً بإقامة سبعة سدود علي بحيرة تانا الأثيوبية التي تمد مصر بنحو ٨٥% من حصتها السنوية من مياه النيل، وذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور أحمد فوزي، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن إقامة أي سدود في منابع النيل ستؤثر في حصة مصر السنوية من المياه، مؤكداً

أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بشكل دقيق مقدار النقصان الذي سيحدث في حصة مصر السنوية نتيجة إقامة هذه السدود.

ونقلت صحيفة الدستور المستقلة عن مصادر وصفتها بالمسئولة في وزارة الخارجية المصرية قولها، إن الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه السدود تضم شركاء من أكثر من دولة مثل الصين وإيطاليا وإسرائيل، مضيفة أن العمل بهذه السدود بدأ منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وأن هذه الشركات تستخدم تقنيات متقدمة في إقامة السدود لمقاومة الطبيعة الصخرية لهذه المنطقة.

كانت مصادر سيادية أكدت في وقت سابق أن إسرائيل تدير فعليا معركة مع مصر فى منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها. إضافة إلى استهداف العمل على تقسيم السودان وتغذية مطالب الانفصال لدى عدد من أقاليمه.

٧٠ سداً فى ١٠ سنوات

كشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى عن أن سد تانا بليز الأثيوبى الجديد تموله الحكومة الإيطالية، بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية،كما ان رئيس قطاع مياه النيل والأجهزة الفنية التابعة له فى مصرليس

لديهم أى معلومات عن السد الأثيوبى، وهو ما جعلها تقلل من أهميته وذلك فى التقرير الذى عرضته على الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى والسد يقع على أحد روافد النيل الأزرق ويستمد مياهه من بحيرة تانا، وتصل طاقته التخزينية إلى ٧ مليارات متر مكعب من المياه، ويساهم فى زراعة ٢٥٠ ألف فدان، مشيرة إلى أن أثيوبيا تستهدف إقامة أكثر من ٧٠ سداً جديداً لتوليد الكهرباء وتخزين المياه خلال السنوات العشر المقبلة.

قال مستشار وزير الرى السابق، إن إقامة أى مشروعات للسدود من شأنها التأثير على كمية المياه الواردة إلى مصر، بغض النظر عن إمكانياتها التخزينية، مؤكدا أن ما هو غير مقبول أن تعمل كل دولة فى منابع النيل لمصالحها دون مراعاة لمصالح الآخرين ومصر لديها من النماذج الرياضية ما يجعلها قادرة على حساب كل قطرة مطر تسقط على الهضبتين الأثيوبية والاستوائية، وهو ما يستدعى ضرورة متابعة المشروعات المائية المزمع إقامتها فى أعالى النهر للوقوف على أضرارها على الأمن المائى المصرى والسماح بترك جولة المفاوضات لأى طرف يعد خطأ تفاوضياً لا يجب أن يحدث، مشيرا إلى ضرورة قيام مصر باستيعاب كل الاختلافات حتى لا يترك أى طرف طاولة المفاوضات

كما أكد الدكتور وزير الموارد المائية والرى، أن مصر مستعدة للمساهمة فنياً ومادياً فى التنمية الكهربائية فى أثيوبيا، لأنها دولة شقيقة ومصر تتابع بشكل دقيق جميع المشاريع الأثيوبية التى قد تؤثر على تدفق نهر النيل عبر الأقمار الصناعية والتقنيات الحديثة.واضاف إن مصر ستلجأ إلى قواعد القانون الدولى لمنع أى محاولة للتعدى على مصالحها المائية، فى حال فشل مفاوضات لحل هذه الأزمة.

يذكر الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود تخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية كما أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية ويعتبر الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول

الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

كما أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر،و أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل ويقع حوض النيل بنسبة ٦٤.٦% من مساحته في السودان، و١٠% في مصر و١١.٧% في أثيوبيا وبقية الدول تقل عن مصر كثيراً فيما جميع دول حوض النيل عدا مصر والسودان تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والانهار،ونسبة لهطول الامطار المتواصلة، بينما يعتمد السودان على ٧٧% ومصر ٩٧% على مياه النيل،

<u>منظمات دولية تضغط على أثيوبيا :</u>

صعّدت منظمات دولية وإقليمية من ضغوطها على الحكومة الأثيوبية لتجميد المشروع الضخم الذي تقوم أديس أبابا بتنفيذه، وهو استكمال أكبر سدودها المائية ويطلق عليه جيبي ٣.

وفي ظل أزمة تمويل خانقة تهدد المشروع، فإن السيناريو الأثيوبي للحصول على حصة أكبر من المياه يظل محفوفاً بالصعاب داخلياً وخارجياً وتمارس عدة منظمات غير حكومية أنواعاً مختلفة من الضغوط على أديس أبابا، منها الإلكتروني عبر حشد التوقيعات على عرائض الالتماس، والتظاهرات التي امتدت إلى مقر وزارة الخارجية الإيطالية، حيث تتولى إحدى الشركات الإيطالية عملية بناء السد، وإلى كينيا

خطأ مصرى استراتيجى

إن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه الحكومة المصرية ومن وراءها الحكومات العربية هو ترك ملف الصومال في يد الحكومة الأثيوبية ، أن أثيوبيا حكومة داخلية بدون منفذ بحرى ويمكن بسهولة تحجيمها خاصة بأن علاقاتها مع اريتريا تتسم بالعداء الصاخب ، ويمكن لأي باحث أستراتيجي وضع النقاط التى تساهم في تحجيم القوة الأثيوبية الصاعدة والتى تريد الهيمنة على منطقة القرن الأفريقي الخطأ القاتل للسياسة المصرية هو التصريح الصادر من الرئاسة المصرية أبان الغزو الأثيوبي للصومال بأن مؤسسة الرئاسة المصرية تتفهم أسباب الغزو وأن الحكومة الأثيوبية وعدته بانهاء الغزو في أقرب فرصة ، هنا خطأ استراتيجي للسياسة المصرية ، أولا لم يكن يجب السماح لهم بغزو

الصومال ، ثانياً كان يجب على الحكومة المصرية الإسراع في تنصيب حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة في الصومال ودعمها سياسيا واقتصاديا ، حيث أن وجود حكومة صومالية تناصب العداء الديني والتاريخي للدولة الأثيوبية هو في صالح مصر والسودان والأمة العربية ، فبهذه الطريقة لا يمكن لهم أي الحبشة التفرغ لا مضايقات فيما يخص مياه النيل ، فهم مشغولون بالرد واحتواء الصومال ، ويمكن للصومال الضغط على أثيوبيا فيما يخص واردتها من كلا من جيبوتي وموانئ الصومال وبهذا يتحقق للساسة المصريين ، السيطرة على منابع النيل ومنطقة القرن الأفريقي دون الحاجة لأي مجهودات عسكرية واقتصادية ، وللعلم هذه كانت نفس السياسة المصرية أيام الراحل رحمة الله عليه جمال عبد الناصر ، حيث قام باحتواء الكنيسة الأرثوذكسية وقام أيضا بدعم الرئيس الصومالي الراحل محمد سياد بري.

أعين الصهاينة على مياه النيل

من المعروف أن الماء هو الذي يطفئ الحريق، إلا أنه في الحال التي تكون الدولة العبرية طرفاً فيه، يبدو أن الماء هو الذي سيشعلها، ويحذر المختصون من أن الصراع في القرن القادم لن يكون بالدرجة الأولى على الأرض أو الذهب الأسود (النفط)، بل ستكون المياه التي يعد نهر النيل أحد روافدها الهامة ـ نقطة الصراع الذي قد تُسفك من أجلها

الدماء للاحتفاظ بها، ويرى المختصون أنه من الصعب تخيل النقص في موارد العالم من المياه، في حين تغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، إلا أن الأمم المتحدة تتوقع أن يواجه مليار شخص أزمات مياه طاحنة بعد نحو ٢٥ عاماً من الآن يقول الخبير الدولي في قضايا المياه د.إسماعيل سراج الدين إن معادلة قضية المياه بسيطة لكنها مهلكة، فلابد من توفير مياه لثلاثة بلايين شخص سوف يضافون إلى سكان العالم بحلول عام ٢٠٢٥ ويؤكد أنه لابد من توفير المياه عبر تحلية مياه البحر المالحة بحلول عام ٢٠٢٥، وإلا فإن البديل المحقق هو المجاعات والحروب بسبب النقص ويُعد عام ١٩٩٩م أكثر الأعوام جفافاً في الشرق الأوسط منذ الثلاثينيات، فقد ضرب الجفاف منابع المياه النهرية العادية، كما طال الآبار الجوفية حتى باتت أكثر ملوحة مما يتطلب وقف الضخ منها.

والمفارقة أن هذا العام كان هو عام التفاوض بين الدول العربية والصهاينة حول كيفية توزيع مصادر المياه العربية التي يستولي عليها الصهاينة منذ سرقتها عام ١٩٦٧م،الأمر الذي يهدد بتفجير هذه المفاوضات المفترض أنها مفاوضات التسوية النهائية، وربما اندلاع حروب من نوع جديد على المياه لصعوبة تقديم تنازلات من أي طرف فيها لأن التنازل لأي طرف يمثل الموت عطشاً فبعد توصل الصهاينة

والفلسطينيين لتوقيع اتفاق واي -٢، بدأت مفاوضات الوضع النهائي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٩ بين الفلسطينيين والإسرائيليين حول المياه والقدس واللاجئين، ومع أن الوضع تدهور في فلسطين عقب مجيئ حكومة شارون وخارطة الطريق ، الا أن قضية المياه ظلت أحد القضايا الخلافية التي يتعمد الصهاينة الاشراة اليها ضمنيا في أحاديثهم حيث تمثل قضية المياه إحدى نقاط تفجيرها بسبب سيطرة الصهاينة على مرتفعات الجولان المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل، والتي توفر المياه لكل من سورية والأردن وفلسطين والدولة العبرية، وتعتمد تل أبيب على هذه المياه في توفير ثُمْن احتياجاتها المائية، ولذا يقول مسؤولو حكومة باراك الحالية إن احتفاظ إسرائيل بمصادر المياه السورية هذه سيكون خطأً أحمر في أي محادثات سلام حول الجولان بل أنهم سعوا عدة مرات منذ توقيع اتفاق السلام مع مصر للحصول علي حصة من مياه نهر النيل دون جدوي ولا يزالون يسعون لهذا سواء بمساعدة المشاريع الأثيوبية علي النيل للكيد لمصر وبث الفرقة بين دول حوض النيل ، ولكن ظلت هذه المحاولات فاشلة حتي الان بسبب وعي كل من القاهرة وأديس ابابا لخطورة قضية المياة وحساسيتها يزيد من خطورة انفجار برميل بارود المياه في المنطقة، تشابك المصالح بين الدولة الصهيونية وتركيا التي تتحكم بدورها في مياه نهر

الفرات التي تغذي كلاً من العراق وسورية، وعرض تركيا تزويد الصهاينة بالمياه عبر مشروع قديم جرى إحياؤه مؤخراً فقد وصل وفد من الكيان الصهيوني مؤخراً إلى تركيا لبحث الأمر ضمن مفاوضات حول موضوعات أخرى أخطر أبرزها بناء قاعدة إسرائيلية في تركيا ضمن ما تزعم إسرائيل أنها ستبنيه لتركيا في مدينة إزميت التي تعرَّضت للزلزال أما الأخطر من ذلك، فهو أن الدول العربية معرَّضة في القرن الحالي لنقص حاد في المياه التي يأتي ثلثا مواردها من خارج المنطقة العربية حيث يقدر الخبراء في جامعة الدول العربية حاجة العرب من المياه إجمالاً بـ ٣٠٠ مليار متر مكعب سنوياً ويحذرون من أن المتوافر منها الآن فقط ١٧٠ مليار متر مكعب.

مصر وأثيوبيا والإتفاقيات المائية

هناك خمس اتفاقيات تنظم العلاقة بين مصر وأثيوبيا والتي يرد من هضبتها ٨٥% من مجموع نصيب مصر من مياه النيل ، وهذه الاتفاقيات هى :

١- بروتوكول روما الموقع فى ١٥ إبريل عام١٨٩١ بين كل من بريطانيا وإيطاليا التي كانت تحتل إريتريا فى ذلك الوقت - بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين فى أفريقيا الشرقية، و تعهدت إيطاليا فى المادة الثالثة من الإتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على

نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل.

٢- اتفاقية أديس أبابا الموقعة فى ١٥مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني ملك أثيوبيا بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية و الحكومة السودانية مقدماً.

٣-اتفاقية لندن الموقعة فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وينص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معاً على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر.

٤- اتفاقية روما وهى عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا فى عام ١٩٢٥، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان فى مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسى.

٥- إطار التعاون الذى تم توقيعه فى القاهرة فى الأول من يوليو ١٩٩٣ بين كل من الرئيس محمد حسنى مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوى، وكان لهذا الإطار دور كبير فى تحسين العلاقات

المصرية الأثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل فى النقاط التالية:

*عدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.

*ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها .

*احترام القوانين الدولية .

*التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد.

مصر وأثيوبيا.. شراكة فى التنمية

في إطار التغطية الممتدة المتميزة التي قامت بها جريدة الأهرام تحت عنوان منابع النيل، حظي الحديث عن العلاقات المصرية الأثيوبية بالاهتمام..وتناولت الجريدة من أكثر من زاوية وبعدة أشكال صحفية الاستفاضة حول الأهمية التاريخية للعلاقة بين البلدين بفضل نهر النيل - الشريان الحيوي الذي يربط بينهما من جهة، وبين الكنيستين الأرثوذكسيتين المصرية والأثيوبية بيد أن الصورة لا تكتمل تفاصيلها إلا بالحديث عن الرابطة التي تربط بينهما من جهة أخري وأقصد البحر الأحمر وذلك لأنه قد أتاح تاريخياً لمصر التواصل التجاري بين مصر

وأفريقيا عامة وأثيوبيا خاصة منذ الفراعنة من جهة، كذلك اكتشاف الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر من جهة أخري وهو ما ينبغي أخذه في الحسبان عند الحديث عن هذه العلاقات بالإضافة لكل ما ذكر.

فمن جهة العلاقة التاريخية ـ أولا ـ التي تعود لزمن الفراعنة، يقول الصحفي الراحل صلاح الدين حافظ في كتابه صراع القوي الكبري في القرن الأفريقي أن البحر الأحمر كان طريق مصر الفرعونية إلي قلب إفريقيا ماراً بالسودان وصولًا إلي الحبشة والثابت أن البخور لأهميته في الطقوس الدينية عند الفراعنة قد أدي دورًا سياسيًا وتاريخيًا في توثيق العلاقة بين حضارات الفراعنة في وادي النيل ومناطق أعالي النيل، وبخاصة بحر الغزال والنيل الأزرق وقد كان الملك ساحورع (٢٥٥٣ ـ٢٥٣٩ ق. م) هو أهم من أرسل أساطيله إلي بلاد بنط(السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وإريتريا ومنها إلي أثيوبيا) لجلب البخور والعطور اللازمة للطقوس الدينية في المعابد الفرعونية، بالإضافة إلي المعادن النفيسة وبخاصة الذهب والفضة والأخشاب النادرة وواصل أسطول الملكة حتشبسوت١٤٩٠ ـ١٤٦٩ ق.م، الارتحال إلي بلاد بنط حيث اتخذت طريق البحر من السويس، التي كان بها ترسانة لبناء السفن، ثم اتجهت جنوبا في البحر الأحمر وعادت منه محملة بالبضائع المتنوعة وواصل خليفها تحتمس الثالث هذا الأمر

وهكذا مثلما تدفقت روافد النيل من الهضبة الحبشية مندفعة إلي الشمال حتي دلتا مصر تدفقت التجارة والمعرفة والحضارة بين مصر والحبشة وجاراتها عبر البحر الأحمر.

ونتيجة لهذه الرحلات من خلال البحر الأحمر إلي إفريقيا عموما والحبشة خصوصا، عرفت مصر القديمة التجارة ومدي أهميتها في توثيق العلاقات بين الدول وهنا نشير إلي ما طرحه السفير طارق غنيم في حديثه إلي الأهرام إلي أن وجود فرص جادة للمستثمرين قادر أن يوقف حالة الشد والجذب بين مصر وأثيوبيا وهو هنا يؤكد ما أقدم عليه أجدادنا منذ آلاف السنين عبر البحر الأحمر وأن يقبل المستثمرون علي التواصل التجاري مع أثيوبيا.

أما من جهة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر ثانيا ـ فلقد تم إدراك عبر الرحلات المستمرة ومع بزوغ قوي عالمية متعددة واكتشاف الثروات الطبيعية المتنوعة أن البحر الأحمر بات أحد القنوات البحرية المهمة في العالم وذلك لما يلي:

ـ زيادة أهميته العسكرية والاقتصادية العالميةكونه أصبح قناة وصل بين البحار المفتوحة في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي عبر البحر المتوسط المقفول وقناة السويس، ومنه إلي باب المندب وخليج عدن فالمحيط الهندي.

ـ مجاورته لكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الحيوي في مصير دوله، وقربه من منابع النيل وروافده، ومناطق إنتاج النفط

ـ تزايد المخططات التي تهدد أمن المنطقة والتي قد تؤدي لكثير من الأزمات إن لم تكن الحروب.

ويمكن لأي قوي متي سيطرت علي سواحله الغربية ـ وبحسب أمين هويدي أن تندفع غربا خلال كردفان ودارفور في السودان لتصل بمناطق نفوذها علي ساحل البحر المتوسط في حركة التفاف كبري تهدد بها مراكز ثقل المنطقة، ومن ضمنها مصر، وفي الوقت نفسه تحكم سيطرتها علي السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، وهو ما عبر عنه مانشين وزير خارجية إيطاليا أواخر القرن الـ١٩ بأن مفاتيح البحر المتوسط تقع في البحر الأحمر. كذلك فان أي قوة تسيطر علي سواحله الشرقية يمكنها أن تندفع شرقا إلي مناطق الخليج لتتصل بمناطق نفوذ لها في الشرق في حركة التفاف واسعة إلي بحر قزوين والقراءة التاريخية تقول إنه مع انطلاق الموجات الاستعمارية في القرن الخامس عشر، كانت العلاقات تتأثر بفعل تراجع التجارة من جانب، ووجود قوي خارجية تسعي للسيطرة علي البحر الأحمر تعمل علي تعطيل إقامة علاقات سوية وطبيعية بين دولها والغريب أن هذا الأمر كان ينسحب علي العلاقات الدينية أيضا وعندما بدأت الأطماع البرتغالية في البحر

الأحمر وفي أثيوبيا تحديدا نتج عن هذه الأطماع صراعات سياسية أعقبها مشكلات دينية مذهبية عنيفة وذلك بسبب الصراع الذى انتهي بهزيمة الأسطول المصري في عهد السلطان الغوري وفي الوقت نفسه أعلن تبعية حكام أثيوبيا إلي بابا روما .

إسرائيل تطالب بتدويل النزاع بين دول حوض النيل

طالبت وثيقة إسرائيلية بتدويل النزاع بين دول منابع النيل السبع من جهة، ودولتي المصب مصر والسودان من جهة أخرى وذكرت صحيفة الوفد المصرية أن الذى أعد الوثيقة تسيفي مزائيل سفير إسرائيل الأسبق في مصر، وتتضمن دراسة خطيرة تحمل المزاعم الإسرائيلية حول احتكار مصر لمياه النيل وحقوق دول المنابع المهدرة بسبب المواقف المصرية.

اتهم مزائيل مصر بتجاهل المطالب الشرعية لدول المنابع، وقال: بدلا من قيام مصر بالبحث عن حلول واقعية وعملية سارت نحو حرب غير منطقية، داعياً الي تدخل الأمم المتحدة والقوي الدولية الكبري في الأزمة وأشار إلي أنه لا يبدو أن مصر ستقوم بإرسال جيشها الي دول المنابع من أجل تشديد المراقبة علي كافة دول حوض النيل، وإيقافها بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك.

كما أشار إلي أن مصر بسبب تجاهلها مشكلة مياه النيل والحصص تقف الآن في مواجهة معضلة بالغة الصعوبة.وقال مصر مضطرة الآن للبحث عن حلول واقعية لمنع خفض كميات مياه النيل التي تحصل عليها بدون الدخول في مواجهة مع دول المنابع وحاول ترويج فكرة دخول مصر في حرب جديدة مع دول المنابع باستخدام تصريحات سابقة للدكتور بطرس غالي السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بعيدا عن سياق هذه التصريحات وكان غالي قد حاول التحذير في التسعينات من خطورة النقص الحاد في مياه الشرب بسبب حالة الجفاف الطبيعية التي ضربت العديد من دول العالم في هذا الوقت وقال غالي إن الحروب يمكن أن تنشب بسبب المياه استخدم مزائيل هذا التصريح خارج سياقه، واعتبره نبوءة من غالي الذي وصفه بأنه دبلوماسي صاحب رؤية بعيدة، وقال إن مصر علي شفا حفرة اندلاع الحرب مع دول حوض النيل بسبب رغبة كل طرف علي الاستحواذ علي القدر الأكبر من مياه النيل، وعدم رغبة الطرفين في تقديم تنازلات.

تتمثل نقطة الخلاف بين مصر والسودان من جهة وبقية دول حوض النيل من جهة ثانية في الاتفاق الموقع عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة لمستعمراتها الأفريقية ويعطي مصر حق الاعتراض على

المشروعات التي تقام أعالي النهر والتي يمكن أن تؤثر على حصتها في المياه.

المياه بين الأطماع الإسرائيلية والرغبة الأثيوبية

اهتمت إسرائيل بنهر النيل باعتباره ثاني أنهار العالم طولا بعد المسيسبي (٦٦٩٥) كلم الأمر الذي وجد تفسيرا لدى الباحث الأمريكي توماس ستوفر الذي شدد في ندوة حول إسرائيل والمياه العربية على أن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد لم يكن بوسع إسرائيل التطلع إلى شراكات مع الدول العربية بشأن استغلال المياه، في منظور الصراع الناشب منذ ١٩٤٨، غير أن توقيع اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٨، أنعش التطلعات الإسرائيلية في هذا الجانب كلفت الحكومة الإسرائيلية المهندس اليشع كلي بدراسة نقل مياه النيل، في أعقاب إحراز مفاوضات الجانبين الإسرائيلي والمصري تقدما ملحوظا، بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقبل أن تكتمل عملية السلام بين الجانبين قدم كلي مشروعه إلى الحكومة الإسرائيلية في ١٩٧٤، وكان بمثابة دراسة شاملة حول امكان الإفادة بسحب ١% من مياه النيل، أي ما يساوي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنويا درست إسرائيل امكان الإفادة بسحب ١ % من مياه النيل أي ما يساوي ٨٠٠ مليون متر مكعب سنوياً وكان مشروع ييئور

الذي تصوره كلي، يقضي بتوسعة قناة الإسماعيلية إلى ٣٠ متراً في الثانية، ومن ثم تنقل المياه إلى قطاع غزة والنقب الغربي. باستمرار مفاوضات الجانبين بشأن السلام، كلفت الحكومة الإسرائيلية عدد من الخبراء إلى جانب كلي، لتطوير الخطة، وتحدث الإسرائيليون وقتها عن "المياه المصرية والخبرة الإسرائيلية بطريقة تفضي إلى تحويل صحراء النقب وسيناء إلى أراض خضراء في ١٩٧٩، بدا الرئيس المصري الراحل أنور السادات أكثر جدية في التحدث عن ترعة السلام الواصلة بين مصر وإسرائيل ففي العام ذاته أعلن عن موافقته الرسمية، وأشار إلى أنه يريد توصيل مياه النيل إلى القدس،لتكون في متناول المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى وفيما بعد، ونظرا لتطور الأحداث في مصر واغتيال السادات، وتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية، تم تجميد التنفيذ وبدا للإسرائيليين أن الاستمرار في خططهم الرامية للإفادة من مياه النيل عبر مصر، ستصطدم بعقبات في ظل متغيرات، لا تصب فى جهة المشروع كان التهديد الأثيوبي الأول لمصالح مصر المائية في ١٩٥٦، أثناء حرب السويس بإعلان احتفاظها بحقها في استعمال الموارد المائية لنهر النيل لمصلحة شعبها ورفعت أثيوبيا درجة تصعيدها الموقف بتقديمها مذكرات احتجاج عامي ٥٦، ١٩٥٧ مطالبة

بحقوق مكتسبة في مياه السد العالي معلنة عن عزمها إنشاء ٣٣ مشروعاً لم ينفذ منها سوى واحد بسبب الحرب الأهلية التي اندلعت آنذاك إلا أن أثيوبيا وبعد زوال نظام منجستو هيلا مريام في ١٩٩١، شرعت في إنشاء سدود على الأنهار التي تغذي السودان ومصر ب ٨٥ بالمائة من مياه النيل ويستشعر الإسرائيليون تأثير الدور المصري في حال نجاح مصر في خطط التنمية والبناء وقدرتها على زعزعة ملف المياه الذي حركته أثيوبيا وكينيا في ديسمبر الماضي مما يهدد مصالح إسرائيل ويعوق استقرارها وأبعاد المخاطر التي تحدق بمياه النيل جراء تقوية علاقة إسرائيل بأثيوبيا، بأن ملف المياه لا يغيب أبداً عن الملاحقة الإسرائيلية لمصر خصوصاً بعد اجتماع دول حوض النيل في القاهرة ، الذي شهد تحسناً واضحاً في علاقة مصر بأثيوبيا، واستشعار إسرائيل الدائم تأثير الدور المصري في حال نجاح مصر في خطط التنمية والبناء، وقدرتها على زعزعة ملف المياه، الذي حركته أثيوبيا وكينيا في ديسمبر الماضي، مما يهدد مصالح إسرائيل ويعوق استقرارها.